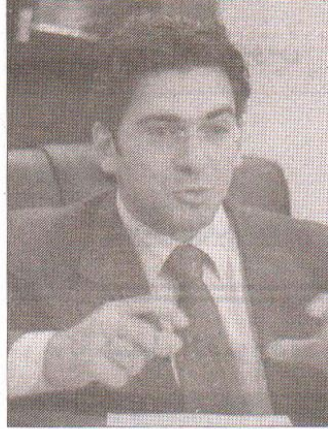


## مرقص: توزيع العبء الضريبي يحقق العدالة الاجتماعية



رأى رئيس مؤسسة «جوستيسيا للانماء وحقوق الإنسان» المحامي بول مرقص أنه «يقتضي جعل الضرائب تصاعديّة وإعادة توزيع العبء الضريبي وتخفيفه عن كاهل الفئات الاجتماعية ونقل جزء أساسي منه إلى أماكن ضريبية أخرى ربحية وأكثر تحملاً من سواها، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، لأن نحو 80% من الرسوم والضرائب تجبي من عامة الناس ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بينما يجدر معاملة ذوي الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة ضريبية مختلفة».

وأكد أن «من شأن إعادة توزيع التكلفة الضريبية على النحو المقترح، فضلاً عن أبعاده الضريبية المالية، تحقيق استقرار في أسعار العقارات وفي السوق العقارية، وإفساح المجال للشباب أمام فرص شراء العقارات بأسعار معقولة».

### خطوات تنفيذية

وأشار إلى أن «الخطوات التنفيذية لتحقيق هذه المساواة الاجتماعية تكمن في ما يأتي:

- استحداث ضرائب ورسوم على الأرباح الناتجة من الريع والمضاربات العقارية بما فيها المضاربات في الأسهم والأسواق المالية.
- التفريق في التكلفة الضريبية بين العقارات المبنية والعقارات غير المبنية، عبر تحديد مهل معينة (سقف 5 سنوات مثلاً) إذا بيع العقار ضمنها يستوفى على البيع ضريبة مرتفعة (20 في المئة مثلاً).
- مؤدى الزيادة الضريبية المقترحة يكمن في زيادة إيرادات الخزينة والتخفيف عن كاهل الفئات الاجتماعية، حيث أن التكلفة على البيوعات العقارية حالياً يقارب 6 في المئة فقط، لذلك أصبحت البيوعات العقارية بورصة للمضاربة والربح الفاحش السريع.
- تعزيز الواردات الضريبية من عائدات المخالفات على الأملاك البحرية والنهرية.
- إبرام لبنان اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها لغاية تاريخه نحو 155 دولة والتي ترمي إلى تحرير التجارة وتعزيز المنافسة وخصوصاً لجهة إلغاء الوكالات الحصرية ما يؤدي إلى مكافحة الاحتكارات، وتالياً خفض الأسعار في لبنان بنسبة تبلغ نحو 30%.
- من الضروري مواكبة هذه الخطوة بسلة تشريعات: مكافحة الاحتكار كما في الولايات المتحدة الأميركية، وأنظمة حماية المستهلك كما في الاتحاد الأوروبي، وإصدار مراسيم تطبيقية لقانون حماية المستهلك في لبنان الصادر في 2005/2/4.
- خفض الرسوم والضرائب على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
- زيادة الرسوم والضرائب على الكماليات وخفضها على الحاجيات الأساسية.
- استحداث ضرائب جديدة ذات أبعاد اجتماعية إصلاحية على: التلوث الناتج من السيارات والمصانع، التلوث الناتج من استثمار المنتجعات السياحية البحرية، والتلوث البيئي الناتج من اللوحات الإعلانية».